

إن عملية التحليل والتفكير في الأحداث وتفسيرها، والتفصيلات المرتبطة بذلك يجب ألا تستنزف جهودنا، أو أن تصرفنا عن متابعة المسار العام لها والقوانين الحاكمة التي تصبغ المنطق الكلي الذي يحركها ويصنع اتجاهات سيرها . كما أننا بحاجة إلى الاسترشاد بمجموعة من القواعد العامة في قراءة الأحداث العراقية المتتالية، وصولاً إلى محاولة استشراف الاتجاهات المستقبلية، أو محاولة التحكم في هذه الاتجاهات إن أمكن، وهو ممكن، ما دام أن علم السياسة هو "علم الممكن".

**بقلم محمد سليمان**

تختلف أدوات الاقتراب من الظواهر السياسية، وخاصة التي ما تزال قائمة، عن أدوات الاقتراب والتعامل مع الظواهر الأخرى سواء كانت طبيعية أو حتى اجتماعية ( ذات طابع غير سياسي )؛ إذ إن الظواهر السياسية ترتبط - في الأغلب الأعم - بمصالح دول معينة وبأطراف فاعلة، وبأوراق معلنة وأخرى سرية - قد تكون أخطر من المعلنة -.

كما أنّ القراءة الموضوعية تتطلب الإحاطة بالقوانين التي تحكم الظواهر السياسية، وبإدراك عميق لطبيعة الفاعلين ومصالحهم، والعقائد الفكرية التي تحكم سلوكهم العام، واستكشاف المنطق العام للظاهرة موضع التحليل، وصولاً ابتداءً إلى فهمها وتفسيرها، ثم محاولة التنبؤ بمستقبلها فيما بعد. وإذا كانت الظواهر السياسية تمتاز - في الأغلب الأعم - بالتعقيد والتركيب؛ فتتداخل فيها العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية ( كما يرى دارسو العلوم السياسية )؛ فإنّ "الحالة العراقية" تعبر بامتياز شديد عن هذه السمة؛ من خلال تعقدها وتداخل العوامل الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية

فيها، ناهيك عن تعدد الفاعلين والعناصر المكونة لهذه الحالة، وتشابك المصالح واختلافها إلى درجة نتوقع معها توافق مصالح الأعداء واختلاف مصالح الأصدقاء، بمعنى: توافر العوامل الموضوعية التي تؤدي إلى تشكل تحالفات بين أعداء معلنين ليصبحوا حلفاء سربيين، ومثال ذلك: ما يترشح عن معلومات حول تفاهم أمريكي إيراني حول كثير من الملفات داخل العراق، أو حتى عن تحالف بين القاعدة وبقايا البعث ضد أعداء مشتركين .. الخ .

من هنا فإنّ قراءة كثير من الأحداث التي وقعت منذ احتلال الولايات المتحدة للعراق، ينبغي أن تتم في ضوء فهم عميق وإدراك جيد لمختلف تعقيدات الحالة العراقية. فمقتل الحكيم، والعديد من التفجيرات : كتفجير السفارة الأردنية ، وتفجير مبنى الأمم المتحدة ، ومقر الحزب الكردستاني ، وغيرها من الأحداث الدامية وصولاً إلى التفجيرات الأخيرة ؛ كلها أحداث يمكن أن نختلف في تقدير مصلحة "من يقف وراء الحدث" طبقاً للاختلاف في قراءة المصالح المتعارضة أوالمتشابهة لها، لذلك فإنّ القاريء أو حتى المتصفح للعديد من المجلات والآراء ومواقع الأنترنت سيجد تبايناً واضحاً جداً بين اتجاهات التحليل بخصوص السؤال السابق - من يقف وراء الحدث -، تبدأ من تقدير أن الولايات المتحدة وراء الأحداث جميعها، مروراً بالزرقاوي وأنصار السنة، وصولاً إلى إيران والقوى الشيعية المتنافسة، وكل ذلك ممكن في ضوء التعقيد والتركيب في الحالة العراقية - الذي تحدثنا عنه قبل قليل -.

إذن، فإن عملية التحليل والتفكير في الأحداث وتفسيرها ، والتفصيلات المرتبطة بذلك يجب ألا تستنزف جهودنا ، أو أن تصرفنا عن متابعة المسار العام لها والقوانين الحاكمة التي

تصيغ المنطق الكلي الذي يحركها ويصنع اتجاهات سيرها . كما  
أنا بحاجة إلى الاسترشاد بمجموعة من القواعد العامة في  
قراءة الأحداث العراقية المتتالية، وصولاً إلى محاولة استشراف  
الاتجاهات المستقبلية، أو محاولة التحكم في هذه الاتجاهات إن  
أمكن، وهو ممكن، ما دام أن علم السياسة هو "علم الممكن".  
وعودة إلى أحداث بغداد وكربلاء وتداعياتها ، لنجد أنّ  
هناك عددا كبيرا من التحليلات : فالولايات المتحدة تتهم القاعدة  
ومجلس الحكم الانتقالي يطالب بالقبض على الزرقاوي  
ومحاكمته ، أما السيستاني فيحمل الولايات المتحدة مسؤولية  
الأمن ، في حين أن حسن نصر الله يتهم الولايات المتحدة بأثباتها  
المستفيدة من هذه الأحداث ، أمّا تنظيم القاعدة فقد أصدر بيانا  
ينفي ضلوعه بالتفجيرات ، وهناك أيضا من يحمل حزب البعث  
وما يسمى بـ " المافيا التكرتية " المسؤولية ..  
حسناً هل نمتلك كباحثين أو قارئین معلومات تقودنا من  
خلالها إلى الفاعل ؟..

أما المعلومات المباشرة فلا ، وأما عن المصالح ؛ فنظرا  
لتعدد الحالة وتشابك مصالح الفاعلين وكثرة الاحتمالات  
الموضوعية فلا يمكن الجزم بالأمر ، وبالتالي فإنّ التعامل مع  
الأحداث الأخيرة ، سيكون في سياق محدد وهو : ما هو الاتجاه  
الذي يدفع إليه من قاموا بالأحداث ؟ .. والجواب واضح : إنها  
الحرب الأهلية Civil War أو الفوضى Chaos ، وبتعبير التراث  
الإسلامي "الفتنة".

والسؤال المترتب على ما سبق هو : هل ستساهم الأحداث  
الأخيرة في تقوية هذا الاحتمال ؟ الجواب : نعم ، خاصة مع  
التوتر المتزايد بفعل التنافس الطائفي والعنصري على موارد  
القوة والسلطة والثروة في العراق .

وهنا نصل إلى السؤال الأهم : هل سيناريو الحرب الأهلية [ أو الفوضى ] هو السيناريو الأفضل لنا كمسلمين أو حتى للسنة والحركات الإسلامية – كما زعمت الرسالة المنسوبة للزرقاوي - ؟ أعتقد أنّ الإجابة على هذا السؤال تتطلب قراءة عدة قواعد عامة مرتبطة بالمنطق الكلي للحالة العراقية ..

القاعدة الأولى هي أنّ التعامل مع هذه الأحداث يجب أن يتم بعيدا عن "حسن النية" ، أو عن الوثوق بكل المعلومات التي تأتي لنا : سواء صرّح مصدر موثوق أو أكد بيان للقاعدة، أو رسالة مسجلة من ابن لادن .. الخ . وذلك لأن وسائل التقنية المتطورة، والتي يمتلكها الأمريكان تجعل كثيرا من الأكاذيب بمثابة الوثائق ، وتصنع الأوهام ، والآلة الإعلامية الأمريكية تروجها لتجعل منها مسلمات وحقائق ، وقد يبدو الأمر في غير مصلحة الولايات المتحدة ، إلاّ أنه في جوهره في صالحها أو في صالح مؤسسة من مؤسساتها . والذي يقرأ و يتابع دور المخابرات الأمريكية وأدواتها ، يدرك تماما أنها تستيخ كل الوسائل للوصول إلى أهدافها ، ولا مانع لديها من التحالف مع ألد أعدائها وصولا لذلك ، من هنا فلا بد أن نكون حذرين جدا في قراءة الأحداث أو القبول بالمعلومات والوثائق المقدمة ، ولا قيمة لتلك الوثائق على الإطلاق ، ما دامت العقلية الأمريكية السياسية بهذا السوء ، حتى لو وجدنا شريطا منسوباً للزرقاوي أو رسالة مكتوبة من الظواهري .. الخ . فلا يمكن أن نحكم بصدقها إلاّ بعد التأكد تماما ومن خلال وسائل متعددة وأكثر مصداقية .

القاعدة الثانية أنّ الإسلام يقوم في الأصل على أساس أخلاقي متين وجاء ليحقق مقاصد عامة ، والمنهج الإسلامي المستقر والواضح وضوح الشمس يرفض تماما إيذاء الأبرياء وقتل العزل والمدنيين ، والتراث السياسي الإسلامي يدعو في

مجمله إلى تجنب الفتن والحروب الأهلية ، ويقوم على أن الغاية لا تبرر الوسيلة ، وأنّ هدف الرسالة الإسلامية هو الخير والحق والعدل وسعادة الإنسان ونماء المجتمعات في ظل عقيدة التوحيد وقيم الشريعة الإسلامية ، والقوة هي أداة لتحقيق هذه الغايات وليست غاية في حد ذاتها ، ولا يجوز مهما كانت المبررات أن نرتد عن أخلاق الإسلام وقيمه في صراعنا مع الآخر ، وإلاّ أصبحنا مجردين عن الأساس الذي قامت رسالتنا عليه وهو "الأخلاق" ، كما أننا وفي ذروة اندفاعنا في محاربة المحتل والعدو لا يجب أن ننسى أن الإسلام هو في الأصل دين الرحمة والرأفة والرفق بالناس ، فلا يمكن تصور مسلم يتق الله يستبيح دماء الأطفال والنساء أيا كانت ديانتهم ، فضلا عن استباحة حرمة المسلمين ، وهي معصومة بنص القرآن والسنة الصحيحة . وبالتالي : نصل إلى أنّ الرسالة المنسوبة للزرقاوي [ سواء كانت صحيحة أم لا ] لا تمت إلى الإسلام ومقاصده وغاياته بأي صلة ، وكاتبها لا يعرف شيئا عن الشريعة وأصولها وأخلاقها . فهي مرفوضة رفضا مطلقا من كل فقيه مسلم له أدنى إلمام بالأمور السابقة .

وهذا يقودنا إلى القاعدة الثالثة : وهي أن السياسة الشرعية مبنية على القيام على الأمر بما يصلحه ، وعلى الموازنة بين المصالح والمفاسد ، وفقا لقواعد راسخة ومستقرة في الفقه السياسي الإسلامي كدرء المفاسد أولى من جلب المصالح ، والمصلحة العظمى تدفع الصغرى ، وارتكاب أقل المفسدتين ، ورفع الحرج ، من هنا فلا بد من الموازنة بين هذه الاعتبارات عند اتخاذ أي موقف أو القيام بأي عمل . فإذا أسقطنا ما سبق على الحالة العراقية .. فإننا أمام احتلال أمريكي مرتبط بأجندة يمين أمريكي صهيوني ،

ودول إقليمية متنافسة لها أيد داخل العراق من خلال قوى عرقية أو طائفية وربما من خلال أجهزة أمنية ، وهناك بقايا النظام السابق وخلايا حزب البعث ومعركة أمنية قوية بينها وبين الاحتلال ، كما أننا أمام حالة وطنية مفتتة - بكل معنى الكلمة - بين انتماءات طائفية وعرقية ومذهبية ، كل طائفة وفرقة تسعى إلى زيادة حصتها ونصيبها من موارد القوة والثروة والسلطة ، وأمام تواجد غير محدد لأبناء التيار الجهادي الإسلامي المتحالف مع حركة أنصار السنة الكردية .

والاحتمالان المترجحان للحالة العراقية هما إما الفدرالية (

وهناك اختلافات شديدة حول موازين القوى داخلها ) ، وإما الفوضى والحرب الأهلية ؛ فأما الفوضى أو الحرب الأهلية فتعني : الدماء وقتل الأبرياء واستباحة حرمة المسلمين ، وانتهاك الأعراض ، وتمزيق المجتمع ، وغياب المنطق والعدل والأخلاق بحجج واهية ، وغلبة منطق الثأر والانتقام العشائري والطائفي والعرقي ، وهذا السيناريو يتناقض مع جوهر الشريعة ومقاصدها ، وهو المفسدة الأعظم في اتجاهات الحالة العراقية المستقبلية .

بخصوص الفدرالية ، فالولايات المتحدة تريدها في إطار

تحقيق المصالح الأمريكية ، وترسيخ سيطرتها على الثروة والسلطة ، والشريعة يريدونها ليتمكنوا من السيطرة على العراق وحكمه ، والأكراد يريدونها ليحققوا استقلالاً أكثر ، إن لم يتمكنوا من الاستقلال التام ، وكلا السيناريوهين السابقين سيء ، ويدفع بالعراقيين وبعلماء ومفكري السنة بالتحديد إلى البحث عن وضع استراتيجية واضحة وبعيدة المدى لخدمة نهضة العراق وتحرره واستقلاله ووحدته .

في هذا السياق يجب النظر إلى الموضوع من زاوية

وطنية وليس طائفية ، مبنية على تعزيز قيم الوحدة السياسية – على الاقل – أو الاندماج الوطني والتوافق المجتمعي لمواجهة سيناريو الفوضى أو الفدرالية الأمريكية ، وبالتالي : الفدرالية والتوافق الوطني والمجتمعي لا بد أن يتم عن طريق الفكر السياسي العراقي ومصصلحة العراق ، وليس مصلحة الولايات المتحدة أو طائفة من الطوائف .

بناء على ما سبق : فإن الخطوات العملية التي تشكل الأولوية لبناء الحالة العراقية المطلوبة تتمثل بوجود خطاب وطني يقوم على الوحدة والاندماج يصوغه علماء ومفكرون ومثقفون سنة ويشاركهم فيه عقلاء من الشيعة والأكراد والطوائف الأخرى ، ويكوّنون حالة وطنية في مقابل المشروع الأمريكي ، ويعملون على وضع رؤية لعراق المستقبل تقوم على الحكمة والعقل وتستهدي بمقاصد الإسلام ، وتتأسس على الحوار وليس الصراع . ويحدد في هذا الإطار النشاط الجهادي العسكري في مواجهة المحتل الأمريكي والغربي فقط . كي لا يغرق النسيج الاجتماعي بمنطق التآر والفئوية .

الأمر السابق يستلزم دورا أكبر للمثقفين والعلماء والعقلاء ، والأهم هو العمل على تشكيل حالة ثقافية سياسية تقوم على التكامل الوطني أو بمنطق شرعي "وحدة الملة" في مواجهة اتجاه "التمزيق" الطائفي والمذهبي أو اتجاه الاحتلال والتسلط الأمريكي.